البنك المركزي الأوروبي يقدم على خفض معدل الفائدة بنسبة 0.25 في المئة

«الوطني»: فائدة سلبية للودائع قد تكون واردة

■ المركز الأوروبي سيستمر في شراء السندات مع استعداده لزيادة أو انقاص عدد عمليات الشراء

■ دراغي: يجب القيام بعدد من الإصلاحات الهيكلية لحفظ توازن السوق

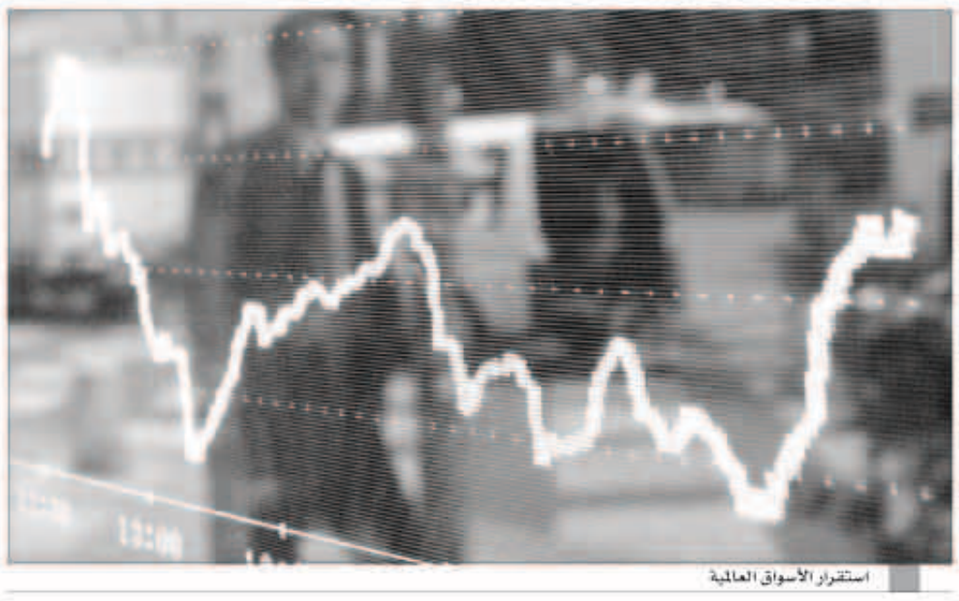
استقرار الأسواق العالمية

قال تقرير البنك الوطني الأسبوعي شهد الاسبوع الماضي حدثين رئيسيين أولهما البيان الصادر عن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، والثاني يتمثل بالمؤتمر الصحافي الذي طال انتظاره للبنك المركزي الأوروبي، هذا وقد صرح البنك الاحتياطي الفيدرالي بأنه سيستمر في شراء السندات كل شهر، مع استعداده لزيادة او انقاص عدد عمليات الشراء وذلك ليتماشى مع اي تعديلات قد تطرأ على السياسات، وخاصة مع التغييرات التي قد يمر بها سوق العمل او مستويات التضخم خلال الفترة القادمة. من ناحية أخرى، اقدم البنك المركزي الاوروبي على خفض معدل الفائدة الاساسي وذلك حرصاً منه على ان تستمر عمليات الاقراض على طول منطقة اليورو، كما أشار دراغي الى أهمية القيام بعدد من الاصلاحات الهيكلية، وأضاف بأن المخاطر المتعلقة بمستوى التضخم قد اصبحت متوازنة وأن المخاطر المتعلقة بأسعار السلع لا تصب في هذه الخانة على الاطلاق.

وأضاف في المقابل، بدأ اليورو الاسبوع قوياً عند 1.3020 تبعاً للتقرير الامريكي والذي أفاد بأن اقتصاد الولايات المتحدة قد حقق نمواً أقل مما كان متوقعاً، وهو ما دفع باليورو إلى الارتفاع من جديد مقابل الدولار الامريكي ليصل إلى 1.3116، ليستمر بتحقيق المزيد من الارتفاع خاصة مع صدور عدد من التقارير الاقتصادية السلبية للاقتصاد الامريكي والتي تسببت بموجة كبيرة من عمليات البيع للدولار الامريكي. بالاضافة إلى ذلك، استمر الدولار الامريكي بالتراجع مقابل اليورو قبيل اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة خاصة بعد صدور التقرير الامريكي المتعلق بوظائف القطاع الخاص، والذي أظهر بأن القطاع المذكور قد قام بتوفير عدد أقل من الوظائف الجديدة مما كان متوقعاً، ما دفع باليورو إلى الصعود الى اعلى مستوى له عند 1.3243، إلا ان اليورو سرعان ما بدأ بالتراجع بعد قيام البنك المركزي الاوروبي بخفض نسبة الفائدة ليصل إلى 1.3036 وليقفل الاسبوع أخيرا عند 1.3114.

من ناحية أخرى، شهد الجنيه الاسترليني اسبوعاً مماثلاً لليورو خاصة وان الاسواق قد حولت انظارها نحو اليورو، فقد افتتح الجنيه الاسبوع عند 1.5473 ثم ارتفع تبعاً لصدور تقرير اقتصادي يظهر ان البنوك البريطانية قد قدمت عدداً أكبر من القروض السكنية خلال شهر مارس مما كان متوقعاً، في دلالة على ان الاقتصاد قد بدأ بالتحسن، هذا وقد استمر الجنيه الاسترليني بالارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له عند 1.5606 في حين استمر الدولار الامريكي بالتراجع مع منتصف الاسبوع، إلا ان الجنيه سرعان ما تراجع مقابل الدولار الامريكي بعد ان قام البنك المركزي الاوروبي بخفض معدل الفائدة، ليقفل الاسبوع عند 1.5574.

أما الين الياباني فقد افتتح الاسبوع عند 98.05 ليستمر بالارتفاع مقابل الدولار الامريكي الذي استمر في التراجع على طول الاسبوع، بحيث وصل إلى 97.01 يوم الخميس، ولكن الين سرعان ما تراجع مقابل الدولار الامريكي بسبب الارتفاع الذي شهده الدولار يوم الخميس، ليقفل الين الياباني الاسبوع عند 98.99. من ناحية اخرى، ارتفع الفرنك السويسري مقابل الدولار الامريكي منذ بداية الاسبوع اذ افتتح الاسبوع عند 0.9426 ثم بلغ 0.9247 مقابل الدولار الامريكي، وليقفل الاسبوع عند 0.9354.

وتابع شهد القطاع التصنيعي في الولايات المتحدة للشهر الماضي اقل قدر من النمو الاقتصادي خلال عام 2013 إلا انه أتى أفضل مما كان متوقعاً وبحيث اثر سلباً على الطلب على العمالة، وهو ما يدل على عدم تحسن الاوضاع في الاقتصاد الامريكي وهو الاقتصاد الاكبر في العالم، فقد تراجع مؤشر ISM من 51.3 إلى 50.7 خلال شهر ابريل بدلاً من 50.5 المتوقع، وبحيث ما يزال فوق حد الـ50 الذي يعتبر الحد الفاصل بين النمو الاقتصادي وتراجعه. من ناحية أخرى، فإن تراجع أعمال الانشاءات قد تسببت بتراجع النشاط التصنيعي وارتفاع الضرائب وهو الذي يؤثر سلباً على الانفاق لدى المستهلكين، والذي يشكل نسبة 70 في المئة من الاقتصاد الامريكي.

وأشار شهد الشهر الماضي ارتفاعاً ضئيلاً في عدد العمالة لدى القطاع الخاص وبشكل أتى دون التوقعات الاقتصادية، ما يدل على ان سوق العمالة الامريكي في الدولة الاكبر اقتصادياً في العالم قد بدأ بفقدان زخمه السابق، فعدد الوظائف الجديدة المتوفرة بلغ 119.000 وظيفة بدلاً من العدد المتوقع عند 150.000 وظيفة جديدة، وهو الارتفاع الادنى لهذا العدد منذ شهر سبتمبر، كما أنه دون العدد المتحقق خلال شهر مارس والذي بلغ 131.000 وظيفة جديدة. وأشارت شركات القطاع الخاص ان العدد المتدني للوظائف الجديدة المتوفرة لدى القطاع الخاص يعود إلى التراجع المتوقع في حجم الطلب بسبب الاقتطاعات في الموازنة وارتفاع الضرائب، وهو الامر الذي يؤثر سلباً على عملية التوسع الاقتصادي في البلاد.

وبين من ناحية أخرى، تراجع عدد الامريكيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة خلال الاسبوع الماضي وذلك إلى أدنى مستوى له خلال ما يفوق الخمس سنوات، وهو الامر الذي يدل على تمسك الشركات بموظفيها بالرغم من التراجع الحاصل في النمو الاقتصادي للبلاد، فقد تراجع عدد الامريكيين المتقدم للحصول على تعويضات البطالة بشكل غير متوقع وذلك بـ18.000 شخص ليصل العدد الاجمالي إلى 324.000 شخص وهو العدد الادنى منذ شهر يناير من عام 2008، كما انه يقع دون العدد المتوقع عند 345.000 شخص.

بالاضافة إلى ذلك، تراجعت نسبة العمالة بشكل غير متوقع وذلك إلى أدنى مستوى لها خلال السنوات الاربع الاخيرة وذلك عند 7.5 في المئة ، ما يشير الى فشل الاقتطاعات في الموازنة في إنعاش سوق العمل في البلاد، فقد ارتفع عدد العاملين بـ165.000 شخص بدلاً من عدد 146.000 المتوقع وبعد ان ارتفع خلال شهر مارس بحيث بلغ 138.000 شخص. تجدر الاشارة إلى ان عدد التعيينات قد ارتفع خلال الشهر الماضي بحسب ما أشار إليه بنك الاحتياطي الفدرالي بالرغم من الاقتطاعات في الانفاق الحكومي والتي تعيق عملية النمو الاقتصادي للبلاد، ومن المتوقع ان تتراجع متيرة النمو خلال الربع الحالي مع استمرار الاقتطاعات في النفقات، بالإضافة إلى تراجع حجم الانفاق لدى المستهلكين.

السوق المفتوحة

وأوضح صرح البنك الاحتياطي الفيدرالي انه سيستمر بشراء ما قيمته 85 مليار دولار امريكي من السندات شهرياً، وذلك مع استعدادهم لرفع أو خفض عمليات الشراء استناداً إلى الظروف الاقتصادية الراهنة، وعبرت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة عن استعدادها للقيام بذلك من أجل الاستمرار في تعديل السياسات المتبعة وذلك طبقاً للتغييرات التي قد تطرأ على سوق العمل وعلى نسبة التضخم، وأشارت اللجنة إلى ان النشاط الاقتصادي يحقق نمواً لا بأس به وضمن وتيرة معتدلة، كما انه قد طرأ بعض التحسن على ظروف سوق العمل خلال الاشهر الاخيرة، إلا ان نسبة البطالة ما تزال مرتفعة خاصة وأن 11.7 مليون أمريكي ما يزالون دون عمل. بالاضافة إلى ذلك، صرحت اللجنة ان سوق الاسكان أصبح أكثر قوة من قبل، إلا ان السياسة النقدية المتبعة تتسبب بإعاقة عملية النمو الاقتصادي في البلاد.

وأضاف التقرير اقدم البنك المركزي الاوروبي يوم الخميس على خفض معدل الفائدة بنسبة 0.25 في المئة وبحسب ما كان متوقعاً، ليصل معدل الفائدة إلى أدنى مستوياته على الاطلاق وذلك عند 0.50 في المئة ، وهو ما أثر سلباً على اليورو بحيث شهد اليورو بعض التراجع يوم الخميس. من ناحية أخرى، أشار محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي الى احتمال ان يقوم المسؤولون الرسميون لدى البنك المركزي الاوروبي باتخاذ المزيد من الخطوات لمواجهة أزمة الديون الاوروبية، إلا ان المحافظ دراغي كان متحفظا بعض الشيء حيال الاوضاع المتعلقة بالاقتصاد الاوروبي بحيث أشار إلى احتمال القيام بخفض معدل الفائدة الاساسي من جديد. بالاضافة إلى ذلك، أشار دراغي الى ان البنك المركزي الاوروبي قد يتخذ خطوات غير مسبوقة بحيث سيكون مستعداً وبكل رحابة صدر لأسعار فائدة سلبية للودائع، وذلك بدلاً من سعر الصفر الحالي، ما أدى إلى تراجع ملحوظ في سعر اليورو، واضاف دراغي ان البنك المركزي الاوروبي سيستمر بتقديم كل ما تحتاج إليه البنوك من قروض مروراً بعام 2014 على الاقل، وبحيث جرى تمديد السياسة المتبعة لفترة تتجاوز السنة، وأشار دراغي في احد المؤتمرات الصحفية يوم الخميس ان كافة الخيارات ما تزال مفتوحة وأن الاساليب المتبعة تعتبر من المراحل الاولية خاصة وأن المسألة تعتبر غاية في التعقيد، كما صرح دراغي ان الحرص على تحقيق انتقال صحيح بين السياسات المتبعة يعتبر أساسيا لخفض نسبة تفكك أسواق الائتمان في منطقة اليورو. وفي المقابل، بلغت نسبة التضخم 1.2 في المئة خلال شهر ابريل وأدنى من حد البنك المركزي عند نسبة 2 في المئة ، مع العلم ان البنك المركزي قد حافظ على تقييمه السابق والذي يفيد بأن التوقعات الخاصة بالمخاطر مقابل الاسعار تعتبر متوازنة الى حد كبير.

طرح سندات

وتراجعت اسعار السندات الايطالية لآجل 5 و10 سنوات إلى أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر من عام 2010 وذلك بالتزامن مع قيام رئيس الوزراء الجديد انريكو ليتا بتشكل حكومة الائتلاف، وبالتالي فقد وضع حد لفترة الجمود السياسي التي كانت تمر بها البلاد خلال الشهرين الاخيرين. هذا وقد اقدمت الخزينة على بيع ما قيمته 3 مليارات يورو «ما يعادل 3.9 مليار دولار امريكي» من السندات لآجل 10 سنوات وذلك عند نسبة 3.94 في المئة ، وهو ما يعتبر أقل بكثير من نسبة الايرادات والتي بلغت 4.66 في المئة وذلك خلال عملية طرح السندات التي جرت خلال الشهر الماضي.

تراجع الانتاج الصناعي في المملكة المتحدة

شهد الانتاج الصناعي في المملكة المتحدة تراجعاً أتى أقل مما كان متوقعاً خلال شهر ابريل، كما ان أسعار المساكن قد تمكنت من تحقيق أكبر ارتفاع لها منذ ما يفوق السنة، وهو الامر الذي يدل على ان النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة قد أصبح قريباً. وعلى وجه التحديد، بلغ مؤشر PMI للقطاع التصنيعي وهو الذي يمثل عشر الناتج المحلي الاجمالي البريطاني، ما يقارب حد الـ50 وهو الحد الفاصل ما بين تحقيق النمو الاقتصادي او عدمه، وذلك عند 49.8 بدلا من 48.6 المتوقع. أما الانتاج البريطاني في قطاع الانشاءات وهو صاحب العبء الاكبر على كاهل النمو الاقتصادي البريطاني، فقد حقق الاداء الافضل منذ فترة الستة اشهر الاخيرة، فقد ارتفع المؤشر إلى 49.4 بدلاً من 48.0 المتوقع، ومتقدماً بالتالي عن حد 47.2 المتحقق خلال شهر مارس. تجدر الاشارة إلى ان قطاع الانشاءات كان العائق الاكبر الذي يقف في طريق نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلاد وذلك خلال الربع الاول من السنة.

وشهد يوم الخميس ارتفاعاً في سعر النفط الخام في الولايات المتحدة خلال بورصة غرب تكساس الوسيطة «WTI» وذلك بعد ان تمكن اقتصاد البلاد من توفير المزيد من الوظائف بشكل فاق التوقعات، وهو الامر الذي يعتبر دلالة على التعافي الاقتصادي الامريكي وهو المستهلك الاكبر للنفط في العالم، هذا وقد ارتفع سعر سعر برميل النفط الخام بنسبة 2.5 في المئة عما كان عليه مع بداية الاسبوع ليصل إلى 95.66 دولار أمريكي.

«الكويتية - الصينية»: إندونيسيا تترقب قرار الحكومة بشأن دعم أسعار الوقود

إلغاء الدعم يقلص العجز لكنه يزيد من كلفة نقل المواد الغذائية

■ إندونيسيا تبقى رهاناً رابحاً في عام 2013

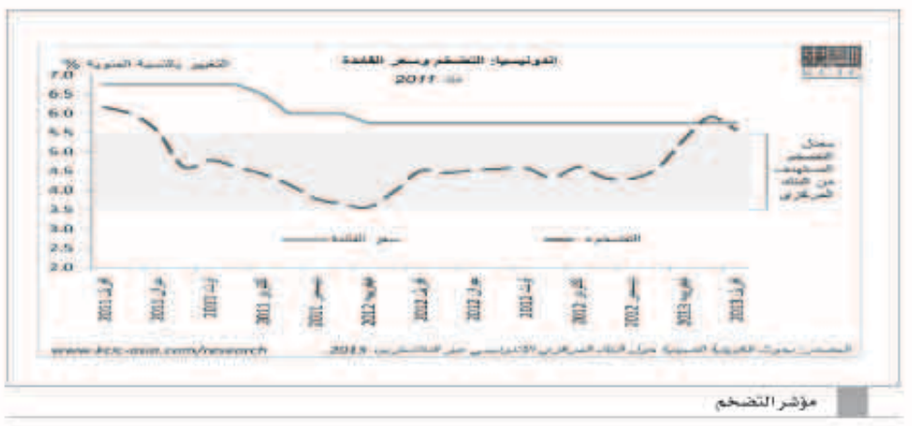

مؤشر التضخم

قال تقرير الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية شهدت إندونيسيا انخفاضاً في معدل التضخم خلال شهر ابريل الماضي ليبلغ نموه نسبة 5.57 في المئة على أساس سنوي، حيث انخفضت كما كان متوقعاً أسعار المواد الغذائية مع حلول موسم زراعة الأرز، وبعد أن قامت الحكومة بتسهيل القوانين لاستيراد المواد الغذائية. واستطاع هذا الانخفاض في الأسعار من أن يخفف الضغوط بعض الشيء على البنك المركزي الذي عان من ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى معدلاته خلال السنتين الماضيتين ووصل إلى نمو بنسبة 5.9 في المئة على أساس سنوي في مارس من العام، وهو ما فاق معدل التضخم الذي يهدف له البنك لهذا العام، والذي يتراوح بين 3.5 في المئة و5.5 في المئة .

وأضاف التقرير دعما هذا الارتفاع في معدل التضخم الكثير من المحللين إلى التساؤل عن إذا ما كان البنك المركزي الإندونيسي سيتخذ إجراءات أكثر شدّة خلال اجتماعه التالي في هذا الشهر وهو ما يبدو الآن غير مرجح مع الانخفاض النسبي في التضخم.

وبالرغم من أن معدل التضخم قد انخفض أخيرا، إلا أنه لا يزال أعلى من المعدل الذي يهدف له البنك المركزي، بالإضافة إلى أن الضغوط التضخمية الأخرى لا تزال موجودة. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة الإندونيسية مستعدة لتطبيق سياستها بتخفيض الدعم على الوقود بهدف تقليص العجز المالي، وهي خطوة قامت الحكومة بتأجيلها لفترة طويلة.

وإن قامت الحكومة بتبني هذه الخطوة، فسيسبب ذلك ارتفاعاً في أسعار الوقود، وارتفاعاً في تكاليف النقل، ومن ثم ارتفاعاً في أسعار السلع الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، فإن العجز التجاري المتزايد يخفض أيضا من سعر صرف الروبية الإندونيسية التي انخفضت العام الماضي بنسبة 6 في المئة ، وفقدت حتى الآن أكثر من 1 في المئة من قيمتها، وهو ما يجعل من الواردات أكثر كلفة، مما يرفع من التضخم.

وتابع يمثل الرسم البياني أعلاه معدل التضخم من خلال قياس «مؤشر سعر المستهلك» «CPI»، حيث أن التضخم هو نتيجة الزيادة السنوية في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يطلق عليها مسمى سلة «مؤشر أسعار المستهلك»، ويتم تحديدها بناءً على عادات إنفاق السكان. وتشمل سلة «مؤشر أسعار المستهلك» أسعار المواد الغذائية والمواصلات والسكن والخدمات والأنشطة الترفيهية.

وفي إندونيسيا، وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، يشكل الإنفاق على المواد الغذائية أكثر من ثلث السلة، ولهذا يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير على التضخم.

ولتفادي التضخم، يمكن للهيئات النقدية اتخاذ قرار لرفع أسعار الفوائد الذي سيؤثر مباشرة على قدرة الإنفاق الفردي. وبالتالي، برفع أسعار الفائدة، يرفع البنك المركزي كلفة الاقتراض، مما يدفع الأفراد إلى تقليل اقتراضهم، وبالتالي تقليل إنفاقهم. أما تخفيض أسعار الفائدة، فمن شأنه أن يزيد النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستهلاك، وفي إندونيسيا، يقوم مجلس محافظي البنك المركزي الإندونيسي بتحديد سعر الفائدة في اجتماعه الشهري.

ويهدف تحديد مستوى سعر الفائدة إلى تمكين إندونيسيا من إدارة السيولة في سوق النقد لتحقيق الأهداف التشغيلية الموضوعة للسياسة النقدية، وهذه السياسة تعتمد على سعر الفائدة على القروض المتداولة بين البنوك في يوم واحد. ومن المتوقع أن تتبع معدلات الودائع البنكية سعر الفائدة المتداولة بين البنوك وبالتالي أن يؤثر ذلك على أسعار الاقتراض.

وأشار من المحدد أن يعقد البنك المركزي اجتماعه القادم في 14 مايو. وبينما تخطط الحكومة لتخفيض دعم الوقود خلال هذا الشهر أو الشهر القادم، يواجه البنك المركزي ضغوطا متزايدة للتصدي للضغوط التضخمية والمحافظة على النمو الاقتصادي اللافت في الوقت ذاته. وقد كان سعر الفائدة الإندونيسي منخفضا بشكل قياسي يصل إلى 5.75 في المئة منذ فبراير من العام الماضي.

ولكن إذا ما مضت الحكومة بتنفيذ خطتها بتخفيض دعم الوقود في محاولة لتقليص عجز الموازنة، قد يلغي الارتفاع في أسعار الوقود انخفاض أسعار المواد الغذائية، بل وقد يزيد عنه، مما ينتج عنه ارتفاعاً في معدل التضخم.

ولهذا، يعتمد توقيت الارتفاع في سعر الفائدة على توقيت تخفيض الدعم على الوقود. فإذا ما تم إقرارها خلال الأيام القادمة، يمكن أن نتوقع ارتفاع في سعر الفائدة خلال هذا الشهر. أما إذا ما تم تأجيل التخفيض مرة أخرى لشهر يونيو، فمن المرجح جداً أن يتجه البنك المركزي لإبقاء سعر الفائدة مستقرا هذا الشهر.

ومع أن موقف الرئيس من تخفيض الدعم كان حازماً وصلبا، إلا أن التأجيل عدة مرات جاء بسبب الانتخابات المنتظرة في 2014، وبسبب تاريخ من المظاهرات التي كان بعضها عنيفاً بسبب ارتفاع أسعار الوقود في عامي 2005 و2008. ولهذا يشكل إقرار تخفيض الدعم خطراً على الرئيس الذي قد يفقد شعبيته ويتسبب في إشعال موجة غضب شعبي جديدة.

ولكن، برغم هذه العوائق، من المتوقع أن يقر الرئيس هذا التخفيض، ولكن مع حزمة من التعويضات مدعومة من البرلمان، تتضمن النقد والأرز والمنح الدراسية للفقراء. وقد شدد الرئيس على البرلمان لمنح الموافقة خلال هذا الشهر. وحتى مع هذه التغييرات، سيستمر الاقتصاد بالنمو بمعدل 6 في المئة بفضل المعدلات القوية للاستهلاك المحلي. وتبقى إندونيسيا رهاناً رابحاً في عام 2013.

بورصة قطر: 10 مليارات ريال أرباح الشركات المدرجة خلال الربع الأول

الدوحة - «كونا»: أعلنت بورصة قطر ان صافي ارباح الشركات المدرجة بالبورصة خلال الربع الاول بلغ 10.2 مليارات ريال مقابل 9.2 مليارات ريال لذات الفترة من العام الماضي 2012.

وقال بيان صحافي نشر اليوم ان جميع الشركات المدرجة بالبورصة افصحت عن نتائجها المالية المنتهية في 31 مارس الجاري باستثناء شركة فودافون قطر. واوضح ان جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر ارتفعت ارباحها خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 11.36 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2012. وتضم بورصة قطر 42 شركة مدرجة يبلغ حجم رسملتها السوقية نحو 457 مليار ريال قطري «127 مليار دولار أمريكي».

«إعمار» تكشف عن علامتها التجارية الجديدة «فيدا للفنادق والمنتجعات»

أعلنت «مجموعة إعمار للضيافة»، التابعة لشركة «إعمار العقارية»، عن إطلاق علامتها التجارية الجديدة «فيدا للفنادق والمنتجعات»، الموجهة نحو الجيل الجديد من رجال الأعمال والسياح، وتقدم خدمات ضيافة عصرية ومبتكرة تثري تجربة الضيوف على كافة المستويات.

وتستقي الفنادق الجديدة اسمها من كلمة «فيدا» التي تعني الحياة باللغة الإسبانية، وتنسجم في تصاميمها وخدماتها مع حيوية الشباب لتكون وجهات نموذجية للضيوف المتوافدين إلى دبي لأغراض العمل أو السياحة على حد سواء، مع باقة شاملة من الخدمات الفاخرة في أجواء استثنائية من البساطة الراقية.

تم تصميم أول فنادق العلامة التجارية المقرر افتتاحه في «وسط مدينة دبي» ليكون ملتقى للعقول المبدعة ووجهة للترفيه والتواصل في أجواء اجتماعية لا مثيل لها. ويضم الفندق الجديد 156 غرفة ذات تصاميم أنيقة ومريحة ومزودة بمرافق متكاملة تلبي كافة متطلبات الحياة العصرية الراقية.

بهذه المناسبة قال محمد العبار، رئيس مجلس إدارة «إعمار العقارية»: «نشهد في المرحلة الراهنة تغيرا في الفئات العمرية للمسافرين الذين تطغى عليهم فئة الشباب ممن يرغبون بالتمتع بأفضل خدمات الضيافة التي تناسب احتياجاتهم. ولعل أكثر ما يميز «فيدا» هو تصاميمها الحيوية التي تلاقي تطلعات هذه الشريحة من السياح، في أجواء هادئة تحفل باللمسات الإبداعية المميزة».

وأضاف العبار: «أطلقنا قبل خمس سنوات العلامة التجارية «العنوان للفنادق والمنتجعات» التي نجحت خلال فترة زمنية قصيرة في إرساء معايير غير مسبوقة على مستوى القطاع في العالم. واليوم، مع الكشف عن «فيدا للفنادق والمنتجعات»، فإننا نقدم مفهوما جديدا في قطاع الضيافة، يشكل وجهة عصرية تتكامل في ثناياها عناصر الأناقة والبساطة بما يستقطب نخبة المسافرين».

فيدا للفنادق والمنتجعات

وفقاً لتقرير توجهات قطاع السفر العالمي 2013/2012 الصادر عن المعرض الدولي للسياحة في برلين، تتراوح أعمار أكثر من ثلث المسافرين بين 15-34 عاماً. وتنطبق هذه المؤشرات بدورها على منطقة الشرق الأوسط، التي يشكل الشباب دون سن الثلاثين نحو ثلثي تعدادها السكاني. كما تشكل دبي وجهة مفضلة لشريحة واسعة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.